

## كلمة السيد وزير التعمير وإعداد التراب الوطني في ندوة الجامعة والجهوية

باسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السادة رؤساء الجهات،

السيدات والسادة رؤساء الجامعات وعمداء الكليات،

السيدات والسادة الأساتذة الجامعيين،

**أيها الحضور الكريم.**

يسعدني ان أتقدم بعبارات الشكر والامتنان إلى السيد رئيس الجامعة على الدعوة الكريمة التي وجهها لي لحضور هذه الندوة المخصصة لتدارس موضوع "الجامعة والجهوية المتقدمة". والشكر موصول لكل المنظمين والمشاركين.

واسمحوا لي أن أنوه بالاختيار الموفق لموضوع الندوة، التي تأتي استجابة لانتظارات راهنة، لاسيما بعد الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الأخيرة، وبعد أول انتخابات محلية و جهوية في ظل الدستور الجديد.

وبالرجوع إلى الأهداف المسطرة للندوة نجد أنها تشتمل على محورين أساسيين:

- دور مؤسسات التكوين الجامعية في مواكبة الجهوية؛
- أثر السياسات العمومية والمخططات القطاعية في التنمية الجهوية.

وكلا المحورين يندرج في صلب اختصاصات الوزارة التي أشرف عليها.

## أيها الحضور الكريم،

يعتبر ورش الجهوية المتقدمة الذي انخرط فيه المغرب، نقلة نوعية نحو منظومة متكاملة للحكامة الترابية، أساسها تعميق ممارسة الديمقراطية المحلية، والاهتمام بالتنمية الجهوية المندمجة والمستدامة، مع الإسهام في تحديث تدبير الجهة والرفع من تنافسية مجالاتها.

ومن هذا المنطلق، تُعتبر وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني، الجهة هي المجال الأنسب لضمان ودعم التقائية السياسات العمومية، ومختلف البرامج القطاعية لتحقيق رهان التنمية المستدامة. حيث يشكل المجال الجهوي مسألة ذات أولوية في مرجعيات وثائق إعداد التراب والتعمير.

وقد راكمت الوزارة، بحكم اختصاصاتها، خبرة هامة في مجال التخطيط الاستراتيجي للمجال، يضمن إرساء تنمية متوازنة للمجالات ويعزز التماسك ويُقلص الفوارق بينها. وقد أعدت في هذا الإطار العديد من المخططات والتصاميم التي تضعها رهن إشارة المنظومة الجهوية.

وفي هذا الإطار فإن الوزارة تساهم وبشكل فعال في تطوير آليات وأدوات ناجعة لرفع مستوى التنسيق بين الفاعلين المؤسساتيين على مستوى الجهة من خلال:

- المساهمة في تزويد الجماعات الترابية بقاعدة البيانات الجغرافية وتطوير تقنيات الرصد وآليات اليقظة الترابية لتحديد أثر السياسات العمومية وضمان تناسقها؛

- التكوين والتكوين المستمر لفائدة منتخبي الجهات وأطر ومستخدمي المجالس الجهوية من خلال المعهد الوطني للتهيئة والتعمير مع إحداث مدارس جديدة للهندسة المعمارية؛

## أيها الحضور الكريم

بالعودة إلى موضوع الندوة، في محورها المتعلق بالتكوين الجامعي، ووفقاً لتوجهات التصميم الوطني لإعداد التراب، تُعتبر ديمقراطية التعليم العالي من خلال تعميم مؤسساته على الجهات، شرطاً ضرورياً لارتقاءها اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. ولكن توطينها جغرافياً يجب أن يخضع من جهة، لمعايير علمية واعتبارات اقتصادية وديمغرافية، وأن يستجيب من جهة أخرى، لانتظارات الجهة وحاجيات سوق الشغل. وفي هذا الصدد تضع وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني مؤسسات التكوين التابعة لها رهن إشارة الجهات، ويتعلق الأمر بـ:

- المعهد الوطني للتهيئة والتعمير، الذي تأسس سنة 1981، وهو موجه لتكوين الأطر العليا في التهيئة المجالية والتعمير، لفائدة الجماعات الترابية والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.
- المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية بالرباط والتي تأسست في نفس السنة قصد تخريج دفعات من المهندسين المعماريين، الذين يعتبرون أحد الفاعلين الرئيسيين في صياغة المجال.
- معهد تكوين التقنيين في الهندسة المعمارية بمكناس الذي يكمل أدوار المؤسسات السالفتين في تكوين الأطر التقنية المتوسطة.

فيما يخص البحث العلمي يتوفر المعهد حالياً على شعبتين في إطار مركز الدكتوراه: التعمير، والحكامة الحضرية والمجالات، وقريباً سيتم فتح شعبة جديدة تهم "تدبير المخاطر والتنمية الترابية". وبهذا، تكون المقاربة الترابية حاضرة في كل برامج وتوجهات المعهد بغية المساهمة في خلق جماعات ترابية فاعلة مؤهلة ومنفتحة على كل الجوانب التي تهم تدبير الشأن الترابي.

وختاماً يؤكد من هذا المنبر، أن وزارة التعمير وإعداد التراب تلتزم بدعم الجهات من خلال:

1. مواكبة الجهات في بلورة تصوراتها وبرامج عملها بالاعتماد على الدراسات والمخططات الاستراتيجية التي أعدتها الوزارة؛
2. تعزيز قدرات الجهات من خلال إحداث ست مدارس عليا للهندسة المعمارية، وعرض برامج للتكوين والتكوين المستمر لفائدة المنظومة الجهوية سيسهر المعهد الوطني على ملاءمتها مع خصوصيات الجهات؛
3. تعبئة المفتشيات الجهوية للتعمير وإعداد التراب والوكالات الحضرية لدعم المجالس الجهوية في وضع وتنفيذ ومتابعة برامج التنمية الجهوية؛

وأنا على يقين أن أشغال ندوتكم هذه ستكلل بالنجاح، وستكون إضافة نوعية لتعزيز المكتسبات التي حققتها بلادنا في مسار البناء الجهوي كجزء من البناء الديمقراطي والتنمية للمملكة.

والسلام عليكم.